

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٠١

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية
الموقعة في تونس بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية بين حكومتي
جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية ، الموقعة في تونس بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٧
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ٢٦ أغسطس سنة ٢٠٠١ م)

حسني فهمي

مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية
بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الجمهورية التونسية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التونسية المشار إليها
فيما بعد بـ (الطرفان) تنفيذاً للمقررات والتوصيات المؤتمرات وزراء الأوقاف
والشئون الإسلامية .

وانطلاقاً من الرغبة المشتركة بين البلدين في التعاون المستمر والثمر في كل المجالات
والمبادرات التي ينشدتها الطرفان ،

وعملأً على تعميق مجال التعاون بين البلدين لمواجهة القضايا المستجدات في الحياة
المعاصرة ، ورغبة في وضع استراتيجية فعالة في ميدان التعريف بالإسلام والدعوة إليه
ونشره بالحكمة والمواعظ الحسنة ،

واستلهاماً لنهج الإسلام في توثيق عرى الروابط بين الطرفين فيما ينبغي تحقيقه ،

ودعماً للتضامن الإسلامي بين الشعبين الشقيقين في الواقع المحيط ،

ورغبة في تعزيز التعاون الشاقفي الإسلامي الصداقة والأخوة بينهما ،

قد اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى)

(أ) تنشأ وفقاً لهذه المذكرة لجنة مشتركة من ذوي الخبرة في كل من البلدين تسمى :
(اللجنة المشتركة الدائمة لاستمار في مجال الشؤون الإسلامية) ويشار إليها
فيما بعد بـ (اللجنة) .

(ب) تولى هذه اللجنة الدراسة والتسجيل ومتابعة التنفيذ لكل المقترنات والمواقف المشتركة والبرامج المقدمة من الطرفين .

(ج) تجتمع هذه اللجنة في دورة عادية مرة في السنة على الأقل في أحد البلدان بالتناوب .

(المادة الثانية)

يتبادل الطرفان وصفة منتظمة المطبوعات والبحوث الإسلامية والمجلات التي تنشر فيها الدراسات والأحكام الفقهية وغيرها ، كذلك محاضر الندوات والمؤشرات التي تضطلع بها مؤسستهما المعنية .

(المادة الثالثة)

يلتزم الطرفان بتبادل الخبرات والبرامج لإعداد الدورات التدريبية للأئمة والخطباء في مجالات التوعية الدينية والثقافية الإسلامية .

(المادة الرابعة)

يشجع الطرفان تبادل الآراء حول المساجد وكيفية تسييرها بما يكفيها من أداء رسالتها التعبدية في مأمن من كل استغلال متطرف مستتر بالدين .

(المادة الخامسة)

يتبادل الطرفان الخبرات المتعلقة بالحفظ على القرآن الكريم وطبعاته ونشره وتوزيعه ويعملان على إقامة المسابقات المشتركة في حفظه وتجويده وتفسيره ، وكذا في السيرة النبوية العطرة والسنّة النبوية المطهرة والمشاركة في إعداد الاختبارات التي يتم تنظيمها في هذا المجال .

(المادة السادسة)

يتعاون الطرفان في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بحفظ التراث الإسلامي وإحيائه وتحقيقه ونشره .. كما يعمل الطرفان على تنظيم لقاءات دورية بين العلماء والباحثين في العلوم الإسلامية في البلدين لبحث مختلف القضايا والمستجدات في ضوء الأصالة والمعاصرة .

(المادة السابعة)

يعمل الطرفان على تبادل الإحصائيات عن الوعاظ والعلماء ، ووضع خطط العمل المشترك ورسم أمثل السياسات لاختيار أفضل العناصر ، لضمان توظيف الكفاءات الممتازة للعمل في مجال التوعية الدينية الصحيحة وتنشيط الفكر الديني المستنير .

(المادة الثامنة)

يعمل الطرفان على وضع خطة شاملة للتعریف بالإسلام بالطرق المختلفة ، وإصدار الرسائل في هذا الصدد .. وإعداد البرامج ، وعقد الندوات ، وإلقاء المحاضرات ، مع تبادل المعلومات والخبرات والزيارات المحققة لهذا الهدف .

(المادة التاسعة)

يتبادل الطرفان الخبرات بغية الإسهام في المؤسسات الإسلامية العالمية ، وينسقان جهودهما في مجال المحج وكيفية الإعداد له .

(المادة العاشرة)

يشجع الطرفان تبادل الوفود على مختلف المستويات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الإسلامية التي تعقد في كلا البلدين من أجل تبادل التجارب والخبرات .

(المادة الحادية عشرة)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ تبادل الإخطارات باتفاق الإجراءات القانونية المعول بها في كل من البلدين ، وتسري لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنتهائها قبل انتهاء مدتتها بستة أشهر .

ويمكن تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين كتابة ويدات الإجراءات المعول بها في كلا البلدين .

حرر ووقع بتونس يوم ٣ صفر ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٧ أبريل (أبريل) من شخصين أصليتين باللغة العربية لهما ذات المعنية .

عن

حكومة الجمهورية التونسية
الصادق شعبان
وزير التعليم العالي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية
د. هفيظة شهاب الدين
وزير التعليم العالي
والدولة للبحث العلمي